مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور الإدارة في حماية الثقة المالية للدولة (دراسة مقارنة)
اسم الكاتب: أ.م.د. وليد حسن حميد الزيادي، زهراء علي عبد الواحد الفتلاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9673
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

The role of administration in protecting the financial confidence of the state (A comparative study)

[1] Asst. Prof. Dr. Walid Hassan Hamid Al-Ziyadi [2] Researcher Zahraa Ali Abdul Wahid Al-Fatlawi
[1] College of Law, University of Al-Qadisiyah
1: Email: waleed.hassan@qu.edu.iq
2: Email: za236824@gmail.com

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.157142.1458
Submitted: 10/7/2024
Accepted: 16/7/2024
Published: 18/07/2024
Keywords:
Rationalizing public expenditures
maximizing public revenues
adopting the principle of public budget transparency
protecting the state's financial confidence.

Abstract:

The administration's measures are to protect the financial confidence of the state, through a policy of rationalizing public expenditures, which is currently considered one of the most important development and economic policies that countries use in order to increase the effectiveness and efficiency of public spending and achieve optimal use of it on the one hand. On the other hand, these measures also include maximizing public revenues and diversifying their sources, as the countries of the world have realized that there is no way out of the financial crises to which the economic system is exposed and putting economic and social development plans and programs into practice except through maximizing public revenues .

In addition to the necessity of adopting the principle of public budget transparency in all stages of budget preparation and implementation, and making information related to all financial and tax systems transparent, in order to eliminate aspects of administrative and financial corruption in the public sector and pave the way for the private sector to contribute to protecting the national economy and the financial confidence of the state.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دور الإدارة في حماية الثقة المالية للدولة (دراسة مقارنة)

[١] أ.م. د. وليد حسن حميد الزيادي [٢] زهراء علي عبد الواحد الفتلاوي
[١] كلية القانون / جامعة القادسية

الملخص:

تتمثل إجراءات الإدارة في حماية الثقة المالية للدولة، بسياسة ترشيد النفقات العامة التي تعد في الوقت الحاضر من اهم السياسات التنموية والاقتصادية التي تستعين بها الدول من اجل زيادة فاعلية وكفاءة الانفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل لها من ناحية. ومن ناحية اخرى تتمثل تلك الإجراءات ايضاً بتعظيم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها، حيث ايقنت دول العالم بأنه لا سبيل للخروج من الازمات المالية التي يتعرض اليها النظام الاقتصادي ووضع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضع التنفيذ الا من خلال تعظيم الإيرادات العامة.

بالإضافة الى ضرورة اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة في جميع مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، وجعل المعلومات المتعلقة بالنظم المالية والضريبية كافة شفافة، من اجل القضاء على أوجه الفساد الإداري والمالي في القطاع العام وفسح المجال امام القطاع الخاص لكي يساهم في حماية الاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة.

الكلمات المفتاحية:

ترشيد النفقات العامة، تعظيم الإيرادات العامة، اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة، حماية الثقة المالية للدولة.

المقدمة

تمتلك الإدارة مجموعة من الإجراءات بوصفها هيئة عامة تسعى الى تقديم الخدمات العامة للجمهور من اجل تحقيق المنفعة العام، وتعد الثقة المالية للدولة انعكاساً لأداء الإدارة المالية ومدى حسن ادارتها للاقتصاد الوطني وتحقيق المهام الملقاة على عاتقها في هذا الجانب، وبما ان ضعف الثقة بالمالية العامة للدولة يؤثر على سمعت الاقتصاد الوطني، لذا فإنه يكون من واجب الإدارة المالية التدخل من اجل حماية تلك الثقة، ويكون ذلك عن طريق

تنفيذ سياسات مالية صحيحة وفعالة، وتحسين إدارة الموارد المالية عن طريق ترشيد الانفاق العام وتعظيم الإيرادات العامة، فضلاً عن اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة.

أولاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بضرورة قيام الإدارة العامة باتخاذ الاعمال والتصرفات التي تستهدف حماية الثقة المالية للدولة، وتجنب الاثار السلبية التي تترتب على ضعف وفقدان تلك الثقة، إذ ان أي اختلال في طرفي الموازنة العامة، يؤثر سلبياً على الثقة المالية للدولة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في غموض وضعف الدور الذي تؤديه الإدارة العامة في حماية الثقة المالية للدولة، إذ لم تعمل الإدارة المالية على وضع وتنفيذ سياسات مالية تساهم في حماية تلك الثقة مما أدى ذلك الى نتائج سلبيه على الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

ثالثا: خطة البحث:

لتسليط الضوء على دور الإدارة في حماية الثقة المالية للدولة، سنقسم هذا البحث الى ثلاث مباحث. سنتناول في المبحث الأول ترشيد النفقات العامة وذلك عبره مطلبين، سيتضمن المطلب الأول التعريف بترشيد النفقات العامة، بينما سيتضمن المطلب الثاني آلية ترشيد النفقات العامة. كما سنتطرق في المبحث الثاني الى تعظيم الإيرادات العامة وذلك عبره مطلبين، سنتناول في المطلب الأول تعظيم الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، في حين سنتناول في المطلب الثاني تعظيم الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة. اما المبحث الثالث سنتناول فيه اعتماد مبدأ الشفافية في الموازنة العامة، وذلك عبره مطلبين ايضاً، سنتناول في المطلب الأول تعريف مبدأ الشفافية وأهميته في الموازنة العامة، في حين سنتناول في المطلب الثاني دور مبدأ الشفافية في حماية الثقة المالية للدولة.

I. المبحث الأول

ترشيد النفقات العامة

ان اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة، ستساهم في تعزيز وتقوية الثقة المالية للدولة. ولما تقدم سنتناول في هذا المبحث ترشيد النفقات العامة عبر مطلبين، سنتناول في المطلب الأول التعريف بترشيد النفقات العامة، في حين سنتطرق في المطلب الثاني الى الية ترشيد النفقات العامة، وعلى النحو الاتي: -

I.أ. المطلب الاول

التعريف بترشيد النفقات العامة

نتيجة الاهتمام الواسع الذي يحظى به مفهوم ترشيد النفقات العامة، وللإحاطة الكافية بهذا الموضوع، لذا سنتناول في الفرع الأول مفهوم ترشيد النفقات العامة، في حين سيتضمن الفرع الثاني ضوابط ترشيد النفقات العامة، وعلى النحو الاتي:

I.أ.١. الفرع الأول

مفهوم ترشيد النفقات العامة

ان سياسة ترشيد النفقات العامة تعد أحد إجراءات السياسة المالية التي تتخذها الدولة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة بالمالية العامة. لذا فقد عرفت سياسة الترشيد النفقات العامة: بأنها تحقيق اكبر فائدة للمجتمع من خلال رفع كفاءة الانفاق العام الى اعلى درجة ممكنة، والقضاء على جميع أوجه الاسراف والتبذير، فضلا عن تحقيق التوازن بين النفقات العامة واقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية في الدولة[١].

وعليه تحظى سياسة ترشيد النفقات العام بأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر نتيجة حجم وهيكل الانفاق العام غير الرشيد في معظم دول العالم، إذ ان الحجم الكلي للنفقات العامة متزايد بصورة غير مرغب بها، اما من ناحية هيكل تلك النفقات حيث يوجد تشوهات عديده

(١) ينظر: ختام حسن حاتم الفحام، "إمكانية ترشيد النفقات العامة بوصفة مدخلا لسد عجز الموازنة العامة في العراق"، (رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠٢٠)، ص ٢٦.

فيها ترجع الى أسباب عدم الالتزام بمبدأ الاولويات، حيث توجد عدة مجالات محدودة النفع مقدمة على غيرها من مجالات النفع الأخرى والتي تكون أكثر أهمية[١].

لذا تلجأ الدول الى تبني سياسة ترشيد النفقات العامة، لتجنب الاثار السلبية على الإيرادات العامة التي تنتج عن عدم تبني تلك السياسة، فضلاً عن انها تؤثر على اهداف النظام المالي، إذ من اهم مسوغات ترشيد الانفاق العام هو تقليص حجم المديونية واثارها، خصوصاً وان كثير من الدول النامية ومنها مصر والعراق تعاني من ازمة تزايد ديونها الخارجية، الى جانب تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية في مختلف المراحل الزمنية، والاستعداد لكافة الأوضاع المالية سواء كانت جيدة ومستقرة او صعبة ومتغيرة محلياً وعالمياً[٢]. كذلك فإنه من الضروري توجيه سياسة ترشيد الانفاق العام في مجالات تقديم الخدمات العامة، ويتم ذلك في الحقيقة عبر الاقتصاد في نفقات الخدمات العامة دون المساس بأدائها، وأيضا تحديد الحد الأدنى لتكاليف الخدمات العامة عن طريق اجراء مقارنات بين الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلتها التي يؤديها القطاع الخاص، فضلا عن أهمية تلك السياسة في مجال مشروعات الاشغال العامة الانشائية وكذلك المشروعات العامة التجارية والصناعية، ومن المعلوم ان تلك المجالات تساهم مساهمة كبيرة في دفع عجلة التطور والتنمية ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة[٣].

I.أ.٢. الفرع الثاني

ضوابط ترشيد النفقات العامة

وفي الواقع فإن تحقيق ترشيد الانفاق العام يتطلب خضوع عملية الانفاق العام لمجموعة من الضوابط، وهذه الضوابط كالاتي: ـ

(١) ينظر: د. منصور ميلاد يونس، *مبادئ المالية العامة*، ط ٤، بلا ناشر، (طرابلس: ٢٠١٨)، ص٤٧.
(٢) ينظر: ايمان عدنان حسين الاسدي، "إثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة ـ تجارب دول مختارة مع الإشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠٢١)"، (رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠٢٢)، ص٨.
(٣) ينظر: ختام حسن حاتم الفحام، المرجع السابق، ص٣٢.

أ- تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة: وهو ذلك الحجم الذي يحقق اكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين في الدولة، وذلك في حدود اقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية فيها(١).

ب - اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات: تضمن دراسة الجدوى لأي مشروع العناصر التالية: ربحية المشروع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع واثارة على إعادة توزيع الدخل والادخار، اثار المشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، اقتصاديات تشغيل المشروع، الخطة المقترحة للتمويل والدراسة التسويقية(٢).

ج - الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الاموال العامة او الارتباط بإنفاقه يجب ان يكون مسبوقاً بترخيص من السلطة التشريعية(٣).

د - تجنب التبذير والاسراف: اهم صور التبذير والاسراف في النفقات العامة، ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، تحقيق منافع خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة، عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية ...الخ(٤).

ولا شك في ان ترشيد الانفاق العام يتطلب القضاء على جميع أوجه التبذير والاسراف المذكورة سابقا وغيرها، الى جانب الاقتصاد في النفقات القطاعات العامة التي ليست لنفقاتها أهمية كبيرة بل تعتبر نفقات استهلاكية، اما نفقات القطاعات العامة الأساسية فأن الاقتصاد في نفقاتها قد يؤدي الى نتائج سلبية تنعكس على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فضلاً عن ضرورة تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على جميع أوجه الانفاق العام.

---

(١) ينظر: محمد حسين كاظم الجبوري، "تحديد حجم الانفاق الأمثل في الاقتصاديات الريعية في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٨ـ ٢٠٠٩)"، (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠١٢)، ص٩٦.

(٢) ينظر: عماد حسن حسين، "ترشيد الانفاق العام ودورة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق"، بحث منشور في *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد*، العدد ٢٥ـ اذار، (٢٠١٧): ص٦.

(٣) ينظر: د. محمد خير العكام، *المالية العامة*، (جمهورية سوريا العربية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨)، ص ٧٧.

(٤) ينظر: ايمان عدنان حسين الاسدي، المرجع السابق، ص١٠.

I.ب. المطلب الثاني

الية ترشيد النفقات العامة

تلجأ الإدارة الى ترشيد النفقات العامة عن طريق الموازنة العامة. فقد مر ترشيد النفقات العامة بثلاث مراحل رئيسة تبعاً لمراحل تطور الموازنة، وعليه سنتناول الية ترشيد النفقات العامة عبر فرعين، سنتطرق في الفرع الأول الى الية الإدارة في ترشيد النفقات العامة عن طريق الموازنة التقليدية "موازنة البنود" وموازنة البرامج والأداء، في حين ستتضمن الفرع الثاني الية الإدارة في ترشيد النفقات العامة عن طريق موازنة التخطيط والبرمجة"، وكما يأتي:

I.ب.١. الفرع الاول

الية الإدارة في ترشيد النفقات العامة عن طريق الموازنة التقليدية "موازنة البنود" وموازنة البرامج والأداء

تعد الموازنة التقليدية "موازنة البنود" من اقدم أنواع الموازنات الحكومية في الدول النامية وبعض الدول المتقدمة وتدعى أيضا بموازنة البنود كونها تركز على بنود الموازنة[١]. وتتمثل إجراءات الإدارة في ترشيد الانفاق العام في هذه المرحلة بوضع نظام مناسب للرقابة على النفقات العامة والتأكد من ان هذه النفقات قد صرفت في الأوجه المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة دون أي تلاعب او اسراف في استخدام الأموال العامة، وذلك بفرض رقابة مركزية على المصروفات والقضاء على كل اشكال الانحراف والتبذير من خلال احكام الرقابة على الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة الاخرى، وان اتباع مثل هذا الأسلوب يحد من الاختلاس وتبديد الأموال كما يساعد على تطبيق مبدأ المحاسبة، وهذا النوع من الموازنة يكون معتمدا في العراق[٢].

---

(١) ينظر: مشتاق طالب محمد، "أهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق"، *بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد ١١، العدد ٢٤، (٢٠١٩): ص٣.

(٢) ينظر: يوسف شباط، *المالية العامة والتشريع المالي*، (دمشق: كلية الحقوق جامعة دمشق، ٢٠١٠)، ص ١٠٣ وما بعدها.

اما الية الإدارة في ترشيد النفقات العامة عن طريق موازنة البرامج والأداء، فقد ظهرت فكرة هذه الموازنة لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية من قبل "لجنة تافت" وكان ذلك في عام ١٩١٣، وقد عرفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية موازنة البرامج والأداء (بانها مجموعة الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت وساعات العمل والمواد)[١].

وتهدف الإدارة من ترشيد الانفاق العام عن طريق هذه الموازنة الى التركيز على المقابل الذي يعود من الانفاق بدل من الانفاق نفسه، فأصبح الترشيد هنا يتم عن طريق الربط بين تكاليف الخدمة او العمل من جانب وعائد هذه التكاليف من جانب اخر، كما تعطي موازنة البرامج والأداء صوره مالية واضحة عن النفقات والايرادات [٢]. وقد تبنت فرنسا هذا الأسلوب في تنظيم الموازنة العامة بموجب القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية (LOLF)[٣] . كما طبقت مصر الأسلوب ذاته، بموجب قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، إذ أشار القانون المذكور الى آليات اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء وفي ضوء اهداف الخطية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واهداف الخطة الاستراتيجية للدولة[٤].

I.ب.٢. الفرع الثاني

الية الإدارة في ترشيد النفقات العامة عن طريق موازنة التخطيط والبرمجة

تعرف موازنة التخطيط والبرمجة بانها أداة ووسيلة للتخطيط واتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق اهداف معينة، او لتعديل تلك الأهداف، كما تهدف الى محاولة تبرير القرارات المخططة، وتنظر الى البرامج والأنشطة الحكومية

(١)- د. خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية، *أسس المالية العامة*، ط ٤، (عمان: دار وائل، ٢٠١٢)، ص ٣٤.
(٢) - ينظر: يوسف شباط، المرجع السابق، ص١٠٦.
(٣) - ينظر: فتحية الجوزي، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازني بالجزائر"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠١٤)، ص١٤٩.
(٤) - ينظر: المادة (٨)، من قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

على انها مجرد وسائل تهدف الى تحويل الموارد العامة الى منتجات نهائية[١]. وتهتم موازنة التخطيط والبرمجة بالأهداف المراد تحقيقها، اما وسائل تحقيق تلك الأهداف فلا تهتم بها هذه الموازنة، لذا فان النفقات العامة يتم تبويبها على أساس انها الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها، اما البرامج والأنشطة فهي الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، كما ان هذه الموازنة لا تلتزم بقاعدة سنوية الموازنة، بل ترتبط أساساً بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن سنة[٢]. وتتطلب هذه الموازنة ان يكون العاملون بجهاز الموازنة متخصصين في أساليب التخطيط العلمي، وطرق التحليل الكمي، وبحوث العمليات والبرامج، وغير ذلك من العلوم التي لها صلة بالتحليل الاقتصادي والمالي[٣].

ويتضح لنا ان العراق، يعتمد منذ عام (١٩٢١) على الموازنة التقليدية "موازنة البنود" التي تركز على كمية الانفاق العام بدلاً من الغرض منه، لذا من الضروري الانتقال من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء بصورة تدريجية في بعض الوحدات الإدارية المؤهلة، كما هو عليه الحال في فرنسا ومصر، إذ بدأت مصر بتطبيق موازنة البرامج والأداء في مصلحة الضرائب العامة على المبيعات والمركز الضريبي بوزارة المالية[٤]، كما ينبغي تشكيل لجنة مالية متخصصة تتولى اعداد هذه الموازنة، وتحل محل الجهات التي تقوم بأعداد موازنة البنود، بالإضافة الى ضرورة عقد الدورات التدريبية لتأهل الكوادر الوظيفية وأصحاب القرار في الوحدات الإدارية بأهمية الموازنة بصفة عامة، وموازنة البرامج والأداء بصفة خاصة.

(١) ينظر: د. خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية، المرجع السابق، ص٣٥٥.
(٢) ينظر: بهاء الدين احمد العريني، "أطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في اعداد موازنة الجامعات والكليات في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية)"، (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ـ غزة، ٢٠٠٧)، ص٢٧.
(٣) ينظر: يوسف شباط، مرجع السابق، ص١٠٧.
(٤) ينظر: د. سطم صالح حسين، محمد طارق عبد الوهاب، "الاثار الاقتصادية لتفعيل سياسات التحول الى موازنة البرامج والأداء في العراق (دراسة تطبيقية)"، *بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد١١، العدد١، (٢٠٢١): ص٢٠٩.

II. المبحث الثاني

تعظيم الإيرادات العامة

يساهم تعظيم الإيرادات العامة، في تنمية الأنشطة الاقتصادية في البلاد، عبر خلق مجالات استثمارية جديدة والتوسع في المجالات الموجودة، وعليه سنتناول موضوع تعظيم الإيرادات العامة من خلال مطلبين: سنتناول في المطلب الأول تعظيم الايرادات النفطية في الموازنة العامة، في حين سنتطرق في المطلب الثاني الى تعظيم الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة، وعلى النحو الاتي: -

II.أ. المطلب الأول

تعظيم الإيرادات النفطية في الموازنة العامة

تحتل الإيرادات النفطية أهمية كبيرة كونها تعد اهم مصادر الإيرادات في الدول المنتجة للنفط، كما انها تدخل في عدد لا حصر له من الصناعات الإنتاجية في دول العالم، لذا سنتناول تعظيم الإيرادات النفطية في كل من فرنسا ومصر في الفرع الأول، في حين سنتناول تعظيم الإيرادات النفطية في العراق في الفرع الثاني، وكما يلي:

II.أ.١. الفرع الأول

تعظيم الإيرادات النفطية في كل من فرنسا ومصر

لا تستطيع أية دولة الاستغناء عن الإيرادات النفطية، فهي تساهم في تمويل الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في الدول الريعية كونها دول أحادية الإنتاج تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات في تمويل موازنتها العامة، وتعتمد هذه الإيرادات على السعر وكميات التصدير وترتبط ارتباطاً وثيقا بهما، اذ ترتفع مع ارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها[١].

لكن في فرنسا يوصف الاقتصاد الفرنسي في كثير من الأحيان بأنه اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى، إذ لا تعتمد فرنسا على مورد طبيعي هام " كنفط مثلا" في دعم وتمويل

(١) ينظر: منى خضير عباس الزبيدي، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)"، (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠٢٢)، ص١٧.

الموازنة العامة، لذلك فهي تقوم بتنمية الاقتصاد ودعمه من خلال القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات وقطاع الصناعة، كما يساهم قطاع الخدمات مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنه ببقية القطاعات، فضلاً عن كونة يعد ضمن القطاعات التي تركز عليها الحكومة الفرنسية في تعظيم إيراداتها العامة، إذ يعد المحرك الرئيس للاقتصاد بالإضافة الى الصناعة[١].

وفي مصر تؤثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد المصري، ومن اهم تلك المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يؤثر على الموازنة العامة للدولة، إذ تعرض الاقتصاد المصري في منتصف عقد الثمانينيات الى مشاكل اقتصادية نتيجة انهيار أسعار النفط، مما دفع الحكومة المصرية الى تبني برنامج اصلاح اقتصادي شامل لمعالجة الاختلالات في هيكلها الاقتصادي، لذا تم الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي تذهب الى قيام المشروع الخاص والعمل بقوى السوق وتقليص دور الدولة، وان الهدف من تلك السياسيات رفع معدل النمو الاقتصادي المصري و الارتقاء بمستوى الإنتاج والاستثمار وتحسين مستوى المعيشة للسكان واندماج مصر مع الاقتصاد العالمي بهيكل اقتصادي قوي[٢].

ومن اهم الإجراءات المقترحة في هذا المجال، رفع أسعار الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وتحميلها الى المستفيد مباشرة بأسعارها الحقيقية، كذلك تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع القطاعات وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار عن طريق إزالة معظم الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الصادرات[٣]. لذا تحولت مصر منذ عام ٢٠٠٧ حتى الان الى دولة مستورة للنفط الصافي، نظراً لزيادة معدل الاستهلاك السنوي، إذ بلغ في المتوسط ٣% خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة ليفوق مستوى الإنتاج

(١) ينظر: د. فيروز جيران، المرجع السابق، ص٥٢٧.
(٢) ينظر: اسلام محمد محمود عبد العاطي، "قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال (١٩٩٠- ٢٠١٦)"، (بحث مستل من أطروحة دكتوراه)، ص١٠.
(٣) ينظر: اسلام محمد محمود عبد العاطي، المرجع السابق ذاته، ص١١.

النفط[١]. مما دفع الحكومة المصرية الى تبني برنامج الإصلاح الهيكلي بهدف تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية، لتأثيره السلبي على الموازنة العامة للدولة، وتسعى الحكومة من تطبيق قرارات تخفيض قيمة دعم المنتجات البترولية بصورة تدريجية الى ان يتم الغائها نهائياً، الى تصحيح وتعديل التشوهات السعرية، إذ يؤدي الدعم الى سوء تخصيص الموارد والافراط في الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع معدلات النمو الاستهلاك بصورة غير طبيعية، الى جانب الزيادة الكبيرة التي تتحملها الدولة والتي تظهر بشكل دائم في العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة من خلال فواتير الاستيراد لتلك المنتجات [٢].

ومع ذلك تعمل الحكومة المصرية على رفع احتياط الطاقة التقليدية المتوفرة بتحسين كفاءة استخدام ابار النفط التي تتقادم مع الزمن، عبره زيادة استخدام ابار جديدة واستخدام التكنولوجيا لزيادة فرص اكتشاف تلك الابار.

II.أ.٢. الفرع الثاني

تعظيم الإيرادات النفطية في العراق

ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط الخام، مما يسمح له بالتركيز على الإيرادات النفطية والتي تشكل ما يقارب ٩٥% في تمويل الموازنة العامة، إذ تعد الإيرادات النفطية من اهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة العامة ودعم وتطوير النظام الاقتصادي، لذا يكون من الضروري إعطائها الأولوية المطلقة لتوظيف تلك الإيرادات في المشاريع الاستثمارية، بالإضافة الى تقليص النفقات الباهظة لاستيراد السلع والبضائع الكمالية والاستهلاكية وزيادة حملات التوعية للتأثير على السلوك الفردي للمستهلك[٣].

---

(١) ينظر: احمد محمد صدقي خليفة، "اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر"، *بحث منشور في مجلة البحوث التجارية كلية التجارة جامعة الزقازيق*، مجلد ٤٥، العدد٤، (٢٠٢٣): ص٧٧٦.

٢٤ ـ ينظر: د. مريم وليم برسوم، "دعم المنتجات البترولية واثرها على الناتج المحلي الإجمالي في مصر"، *بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة*، مجلد ٢١، العدد٢، (٢٠٢٠): ص١١٧.

(٣) ـ ينظر: رنا طعمة كواد، "إدارة واستثمار العوائد النفطية وفقا للقانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل"،(رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٢٢)، ص١٠٥.

ولابد من القول بان القطاع النفطي في العراق قد تعرض الى اضرار كبيرة، بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية مما اضعف الطاقة الإنتاجية، وايضا نتيجة الازمة المالية العالمية التي أدت الى تدهور كبير في أسعار النفط، لذا بات من الضروري النهوض بواقع القطاع النفطي وزيادة قدرته على الإنتاج والتصدير وذلك بهدف زيادة وتعظيم جانب الموازنة العامة المتعلق بالإيرادات من جهة، وقدرة العراق على اكمال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة من جهة أخرى، واتخاذ إجراءات من شانها ان تساهم في تطوير ودعم القطاع النفطي.

ومن أهم هذه الإجراءات هي ما يأتي: -

١- تشكيل مجلس اتحادي للنفط والغاز يتولى مسالة المصادقة على السياسات النفطية في البلاد، ومراجعة وتعديل خطط تطوير الحقول، وإصدار التعليمات اللازمة للتفاوض مع الشركات، وابرام العقود لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة النفطية في ظل متطلبات التنمية[١].

٢- تعظيم وزيادة انتاج القطاع النفطي عن طريق اصلاح الحقول المنتجة وتطوير الحقول المكتشفة[٢]. وتشجيع وتنظيم العلاقة الاستثمارية بين الشركات الأجنبية وشركة النفط العراقية وتقليل القيود على الاستثمار النفطي[٣].

٤- تطوير الموارد البشرية لتطوير القطاع النفطي بوضع برنامج تدريبي متكامل لتدريب منتسبي القطاع النفطي على المستوى القريب والبعيد، وتطوير كوادر فنية وقانونية وتدقيقية بأشراف مراكز خبرة استشارية، واعتماد برنامج للبعثات والزمالات الدراسية خارج العراق خاص بالقطاع النفطي، وحسب الاختصاصات النفطية، وكذلك استقطاب الخبراء والكفاءات التي تحتاجها الشركات ومنحهم أجور تنافسية[٤].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: د. محمد رعد تحسين الدراجي، *دور السلطة التنفيذية في رسم السياسة العامة للدولة*، (المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٢١)، ص ١٠١ومابعدها.

(٢) ينظر: رنا طعمة كواد، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: د. نغم حسين نعمة، "إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق"، *بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد ١٢، العدد ٣٥، (٢٠١٥): ص٤٤.

(٤) ينظر: د. محمد رعد حسين الدراجي، المرجع السابق، ص١٠٣.

II.ب. المطلب الثاني

تعظيم الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة

ان فكرة تعظيم الايرادات غير النفطية قد اكتسبت أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، نتيجة عدم استقرار أسعار النفط العالمية، لذا ينبغي تعظيم مصادر الإيرادات الأخرى والتي تتمثل بالإيرادات السيادية المتأتية من فرض الضرائب والرسوم، او تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد للمخرجات السلعية والخدمية، وعلى النحو الاتي:

II.ب.١. الفرع الاول

تعظيم الإيرادات الضريبية

ان مستوى الاعتماد على الإيرادات الضريبية يختلف حسبما ما اذا كانت الدولة نامية ام متقدمة، إذ تحتل الضريبة مركزاً قوياً في اقتصاديات البلدان المتقدمة وتعد أداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاجتماعية، وذلك لوجود جهاز انتاجي متطور بالإضافة الى ارتفاع مستوى دخل الافراد، على عكس ما هو موجود في البلدان النامية التي لا يوجد فيها جهاز انتاجي متطور، إضافة الى ان دخل الفرد يكون ضعيفاً الى حد يجعل القطاع الضريبي لا يزال فيها ثانوياً ومحدوداً جداً[١]. ومن اهم الإصلاحات الضريبية التي اتخذتها فرنسا في هذا الجانب، هو تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، حيث قامت الحكومة الفرنسية بإلغاء الضريبة على الأجور واستبدلتها بزيادة مماثلة في أسعار الضريبة على القيمة المضافة الأمر الذي كان يهدف إلى إبدال الضريبة المحملة على أثمان جميع المنتجات بضريبة لا تحمل إلا على المنتجات المستهلكة في فرنسا، إذ تساهم ضريبة القيمة المضافة في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية والأخلاقية للدول النامية، وأيضاً للدول

(١) في تفصيل ذلك ينظر: د. خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية، المرجع السابق، ص ١٤٩ومابعدها.

المتقدمة مثل فرنسا، فهي تعد وبحق حصيلة ضريبية وفيرة وغزيرة تساهم في سد عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية، والنهوض باقتصادها من ناحية أخرى(١).

وتمثل الإيرادات الضريبية في مصر المورد المالي الرئيسي للموازنة العامة للدولة، وهذا يعكس اعتماد الدولة على الإيرادات الضريبية بدرجة كبيرة. وقد واجهت مصر شأنها شأن العديد من البلدان النامية عجزاً في الموازنة العامة نتيجة لزيادة نفقاتها على إيراداتها العامة، ومن اهم الوسائل التي استخدمتها الدولة للتقليل ذلك العجز، هي تطبيق الأنظمة الضريبية التي يكون لها دور فعال في تخفيض العجز، عبره زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع الضرائب التي تؤثر في اجمال الإيرادات العامة، والتي تعطي فرصة لزيادة قدرة الدولة على زيادة الانفاق العام واستقرار الموازنة العامة لها(٢). وتبعاً لذلك لم تحقق تلك الوسائل الهدف الاستراتيجي منها، لان سياسات الإصلاح الضريبي كانت وقتية تنتهي بعد فترة من تنفيذها، فضلاً عن تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في مصر على مدى فاعلية الإصلاح الضريبي في تحقيق الهدف منه(٣).

اما في العراق فإنه يلاحظ بأن النظام الضريبي قد بدأ بالظهور لأول مرة بصدور اول تشريع لضريبة الدخل عام ١٩٢٧ والذي يعد البذرة الأولى للسياسة الضريبية في العراق المعاصر حيث يجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة(٤). ولعل من اهم المشاكل التي تواجه النظام الضريبي في العراق تعدد التشريعات والقوانين الضريبية، حيث لا توجد مدونة واحدة او قانون مستقل يحوي جميع الاحكام الضريبية داخل الدولة، بخلاف ما هو عليه الحال في القوانين الأخرى مثل القانون المدني والقانون التجاري والقانوني العقوبات وغيرها. لذلك قامت العديد من الدول بالعمل على توحيد قانونها الضريبي بشكل جزئي او

(١) لمزيد ينظر: عادل معن حبيب، "السياسة الضريبية في فرنسا والاتحاد الأوروبي تجاه الضريبة على القيمة المضافة"، *بحث منشور في مجلة جامعة البعث، جامعة حلب كلية الحقوق*، مجلد ٤٤، العدد٢٠، (٢٠٢٢): ص١٤.

(٢) ينظر: جابر محمد الجزار، عطا الله أبو سيف ابادير، *اقتصاديات المالية العامة*، (القاهرة: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠٦)، ص٣٦٦.

(٣) ـ ينظر: عطا الله أبو سيف ابادير، محمد سعيد أبو الحسن، "الإصلاح الضريبي في مصر وانعكاسه على العجز في الموازنة العامة للدولة"، *بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مجلد ٣٣، العدد ٣، (٢٠١٩): ص٥٠.

(٤) ـ ينظر: د. محمد طاقة، د. هدى العزاوي، المرجع السابق، ص ١٣١.

كلي، ومن بين تلك الدول فرنسا التي جمعت منذ عام ١٩٥٠ كل القوانين الضريبية الخاصة بمدونة واحدة اسمها القانون العام للضرائب تضمنت كل الاحكام الخاصة بالضرائب ولم يبقى الى جانبها سوى قانون الكمارك، وكذلك هو الحال في مصر التي جمعت معظم القوانين المباشرة في مدونة واحدة هو قانون ضريبة الدخل الموحدة[١].

II.ب.٢. الفرع الثاني

تعظيم الإيرادات العامة الأخرى

تتمثل هذه الإيرادات بإيرادات بيع الموجودات غير المالية، وايرادات المساهمات الاجتماعية، وايرادات الدولة من الشركات المملوكة والايجارات من عقارات الدولة، وايرادات أرباح القطاع العام، وايرادات المنح والقروض وايرادات الغرامات. اذ ان هذه الإيرادات لا تزال مساهمتها محدودة اذا ما قورنت بمساهمة الإيرادات النفطية والايرادات الضريبية، وذلك نظراً لضعف فاعلية اجراءات الحكومة في حصر تلك الإيرادات، فضلاً عن انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي والتدهور الذي تعاني منه مؤسسات القطاع الحكومي[٢].

لذا من الضروري ان تعمل الدول على تعظيم تلك الإيرادات، بتشكيل لجان تعمل بصورة دورية ومستمرة على حصر الموجودات غير المالية الفائضة عن حاجة الهيئة او الوزارة المعنية وطرحها للبيع عن طريق المزادات العلنية او عن طريق إعادة تصديرها من خلال عرضها في المناطق الحرة، بالإضافة الى ضرورة تشديد الرقابة على تلك اللجان لمنع الفساد الإداري والمالي فيها[٣]. كما ينبغي تبنى استراتيجيات مالية ذات كفاءة عالية، يتم من خلالها تحقيق الاستغلال الأمثل للريع النفطي، وعلى نحو يتجه الى تنويع وتنمية مصادر

---

(١) ينظر: د. رائد ناجي احمد، "السبل القانونية لإصلاح النظام الضريبي في العراق"، *بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد كلية القانون، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمون)*، للمدة ١٣-١٤ / ١١ ،(٢٠١٨): ص ١٠٢.

(٢) - ينظر: علا حسين مهدي، "تطور الإيرادات العامة وأثرها على تنمية القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)"، (رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠١٩)، ص ٦٤.

(٣) - ينظر/ وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، "سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الاتي:(bing.com) تاريخ اخر زيارة٢٠٢٤/٢/٢٨.

إيرادات القطاعات الاقتصادية وتطويرها، والنهوض بواقع الاقتصاد القومي وتحقيق المستوى الذي يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم افراد المجتمع[١].

III. المبحث الثالث

اعتماد مبدأ الشفافية في الموازنة العامة

تؤدي شفافية الموازنة العامة دوراً كبيراً في حماية الثقة المالية للدولة، إذ تسمح للأنظمة البرلمانية والمجتمع بوجه عام مراقبة المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد المالية في الدولة وبالتالي التأكد من سلامة ادارة الأموال العامة فيها. ولبيان ذلك أكثر سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نتناول في الاول منهما تعريف مبدأ الشفافية في الموازنة العامة وأهميته، في حين نستعرض في ثانيهما دور مبدأ شفافية الموازنة العامة في حماية الثقة المالية للدولة، ووفقا لما يلي :-

III.أ. المطلب الأول

تعريف مبدأ الشفافية في الموازنة العامة وأهميته

إذا كانت الموازنة العامة أداة رئيسية لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، فان شفافية الموازنة العامة تعد من مقتضيات الضرورة الاقتصادية، لذا سنتناول في هذا الفرع تعريف شفافية الموازنة العامة في الفقرة الأولى، ونتطرق الى أهمية مبدأ شفافية الموازنة العامة في الفقرة الثانية، وعلى النحو الآتي:-

أولا: تعريف مبدأ الشفافية في الموازنة العامة:

اهتمت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بمبدأ الشفافية، في اطار الاهتمام بأساليب وتطوير أنظمة الموازنة العامة، إذ عرفت هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها الحرية في تدفق المعلومات والعمل على توفير تلك المعلومات بطريقة منفتحة تسمح لذوي العلاقة من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من المحافظة على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة

(١) ينظر: د. مازن عيسى الشيخ راضي، فرحان محمد حسن، "مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية"، *بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد ٩، العدد٢٨، ٩/٣٠،(٢٠١٣): ص٢٠١.

واكتشاف الأخطاء[١]. كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): بانها التصرف بطريقة مكشوفة وتقاسم المعلومات، بحيث تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما ان يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، وقد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وحماية المصالح[٢]. وقد عرف صندوق النقد الدولي شفافية الموازنة العامة للدولة: بانها التزام الصراحة من قبل الحكومة مع الجمهور بشأن أنشطة المالية العامة التي تقوم بها، سواء كانت هذه الأنشطة مستقبلية او راهنه او سابقة، وكذلك بشأن هيكل ووظائف القطاع العام اللذين يحددان سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها، وان هذه الشفافية تشجع اجراء نقاش عام يساعد في الحصول على معلومات أفضل وزيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها[٣].

ولم نجد تعريف لمبدأ شفافية الموازنة العامة في فرنسا، الا ان القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية (LOLF) يستند الى اهم المبادئ المتعلقة بهذا المبدأ مثل توسيع نطاق حرية المسيرين والانتقال من منطق الوسائل الى منطق النتائج، بإضافة الى ضمان شفافية اكبر عند عرض مشروع قانون الموازنة من خلال تزويد البرلمان بمعلومات شفافة تتعلق بالمعلومات المحاسبية[٤].

وفي مصر فان قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، عرف الشفافية بانها الكشف عن المعلومات والبيانات المتعلقة في المالية العامة، بصورة واضحة ودقيقة ودورية، في التوقيت المناسب، وبالطريقة التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى الكفاءة والفاعلية في حسن استخدام موارد الدولة[٥]. كما ان دليل المواطن المصري للموازنة العامة

---

(١) . ينظر: سني إسماعيل، شارفي ناصر، "دور أجهزة الرقابة المالية العليا في تعزيز الشفافية المالية (دراسة حالة تقرير مجلس المحاسبة حول تنفيذ الميزانية العامة للدولة)"، *بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، مجلد ٧، العدد٢، (٢٠٢٠): ص٢٧٥.

(٢) ينظر: نعيمة محمد حرب، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة قسم إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية ـ غزة،٢٠١١)، ص١٠.

(٣) ـ ينظر: د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها واليات تعزيزها"، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الازهر*، مجلد ٣٠، العدد ٣، ص٧٥٥.

(٤) ينظر: أكحل محمد، "القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية (LOLF) وحكامة الانفاق العمومي في فرنسا"، *بحث منشور في مجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة باتنة الجزائر*، مجلد٦، العدد١، (٢٠٢١): ص٥٦.

(٥) ينظر: المادة رقم (١)، من قانون المالية العامة الموحد المصري رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

قد أشار الى شفافية الموازنة العامة، إذ جاء فيه ان موازنة المواطن تستهدف اشراك كافة المواطنين في ترتيب أولويات الانفاق العام، وتهدف ايضاً الى نشر الثقافة والمعرفة بالأمور المتعلقة بالموازنة العامة لدى المواطن المصري، وكذلك تحقيق المزيد من الشفافية حول المخصصات المالية الموجهة للخدمات العامة على مستوى الدولة[١].

اما في العراق نجد ان المشرع العراقي لم يضع تعريف لمفهوم شفافية الموازنة العامة في القوانين المالية المختلفة سواء الملغى منها[٢] او النافذة، الا انه أشار في قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ الى ضرورة التزام وحدات الانفاق العام بالمبادئ والمعايير الأساسية لشفافية الموازنة العامة والافصاح عن آليات جمع وانفاق الأموال العامة وقيامها بتوفير ما يكفي من بيانات ومعلومات ووثائق وتقارير عن نشاطاتها المالية والإدارية " السابقة والحالية والمستقبلية" بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب ونشرها على مواقعها الالكترونية[٣]. وهذا دليل على حرص المشرع العراقي واهتمامه الكبير بان تكون عمليات الانفاق العام واليات تحصيل الأموال العامة فضلاً عن وجوب ان تكون التصرفات المالية للحكومة واضحة ومعلن عنها للجمهور.

ويتضح لنا مما تقدم بأن هذه التعاريف لشفافية الموازنة العامة متوافقة الى حد بعيد، اذ تؤكد جميعها على ضرورة الانفتاح على الجمهور والتزام الصراحة والوضوح بكل ما يتعلق بنفقات الدولة وايراداتها، وتوفير كافة المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وضمان سهولة الوصول اليها في الوقت المناسب.

ثانيا: أهمية مبدأ الشفافية في الموازنة العامة

يعد مبدأ الشفافية من اهم الدعائم الأساسية في الحكم الرشيد، وترصين الاقتصاد الوطني ومكافحة الفساد الإداري والمالي، بوصفها الوسيلة المثلى لتحقيق اهداف الموازنة

(١) ينظر: "موازنة المواطن: دليل المواطن المصري للموازنة العامة للدولة ٢٠١٠ – ٢٠١١"، البوابة العربية للتنمية(arabdevelopmentportal.com) ، تاريخ اخر زيارة٢٠/ ٢٠٢٣/٢.

(٢) حيث اكد المشرع العراقي في قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤الملغي، على أهمية الالتزام بمبادئ الشفافية والشمولية والانسجام عند تهيئة وتنفيذ الموازنة الفدرالية والأمور المتصلة بها، اذ يستلزم مبدا الشفافية نشر معلومات الموازنة وفق المعايير المقبولة دولياً وتقدم بطريقة تسهل التحليل وتعزز الثقة فيها. ينظر/ القسم (١) الغرض من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤الملغي.

(٣) ينظر: المادة (٥٠)، من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل.

العامة بما يساهم في تطوير وتنمية المجتمع. إذ ان لشفافية الموازنة العامة أهمية من مختلفة النواحي الاقتصادية والقانونية، وتتمثل الأهمية الاقتصادية لشفافية الموازنة العامة بانها ضرورة اقتصادية في اعداد الموازنة العامة واهم اركان العمل الجدي في رفع كفاءة وفعالية وعدالة الانفاق العام وتحصيل الإيرادات العامة، كما انها تكتسب أهمية قصوى في السياسات الاقتصادية، وان أي خرق يصيب الموازنة العامة ما هو الا نتيجة مباشرة للفساد وغياب الشفافية[١].

كما تساهم شفافية الموازنة في تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الانفاق العام، إذ من المعلوم ان الدولة ليست مطلقة الحق في الانفاق العام، لذا فان شفافية الموازنة تعد عامل أساسي في وضع سياسات مالية سليمة ومنها سياسة الانفاق العام، وذلك عبر آليات المشاركة بين الموطنين والدولة وتنظيمها وحسن الاشراف عليها[٢]. وأيضاً تساهم شفافية الموازنة في تحقيق التنمية المستدامة، فعندما تتوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المالية العامة للدولة تكون عندئذ وسيلة جيدة لتحقيق التنمية المستدامة.

اما من ناحية الأهمية القانونية، فان لشفافية الموازنة العامة أهمية كبيرة، اذ تهدف الشفافية الى تحقيق المصلحة العامة. إذ انه عندما تكون هناك تشريعات واضحة وغير قابليتها للتأويل فأنها تمنع الانحراف وإمكانية التفسير الخطأ، إذ ان مثل هذا الانحراف وهذا التفسير يكونان بعيدا عن أولويات المصلحة العامة، فضلاً عن دور الشفافية في دعم وحماية مبدأ المشروعية والمحافظة عليه من التجاوزات، اذ ان توافر المعلومات لدى الافراد عن آلية صدور القرارات ووسائل تطبيقها سوف يقلل من الفرص التي تنتهزها الحكومة في اصدار قرارات ولوائح قد تضر بهم[٣].

(١) ينظر: د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص٧٦٥.
(٢) ينظر: مثال طاهر مسلم، "شفافية الموازنة العامة في قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩المعدل وأثرها في الحفاظ على المال العام"، (رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا (قسم القانون العام)، ٢٠٢٢)، ص٣٩.
(٣) ينظر: صالح عبد عايد العجيلي، ناظر محمد منديل، "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري"، بحث منشور في *مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة بغداد، العدد الخاص لبحوث فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول)*، (٢٠١٨): ص٢٢١.

ومن هنا تأتي أهمية شفافية الموازنة بوصفها من اهم العوامل الضرورية التي تمكن المواطنين من مراقبة الحكومة ومحاسبتها، وتعزيز أواصر الثقة بين المواطنين والحكومة فيما يتعلق بالجانب المالي للدولة. ويستلزم لتحقيق الشفافية ان تكون اهداف الموازنة العامة واضحة وشفافة، كما ينبغي ان تكون جميع المعلومات المتعلقة بطريقة جمع الأموال العامة واوجه انفاقها متاحة ومفهومة للجميع ويسهل الوصول اليها في الوقت المناسب، لذا يتوجب نشرها بصورة دورية ومعلنة بهدف توسيع حلقة المشاركة من قبل المواطنين.

III.ب. المطلب الثاني

دور مبدأ شفافية الموازنة العامة في حماية الثقة المالية للدولة

ان للموازنة العامة دوراً مهماً في حماية الثقة المالية للدولة، لذا ينبغي اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة في جميع مراحل الموازنة العامة. وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين، سنتطرق في الفرع الأول الى اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلتي الاعداد والاعتماد، في حين سنتناول في الفرع الثاني الى اعتماد مبدا شفافية الموازنة العامة في مرحلتي التنفيذ والرقابة، ووفقا لما يلي:

III.ب.١. الفرع الأول

مبدا شفافية الموازنة العامة في مرحلتي الاعداد والاعتماد

للوقوف على دور مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلتي الاعداد والاعتماد، من اجل حماية الثقة المالية للدولة، سنتناول في هذا الفرع، مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعداد في الفقرة الأولى، في حين ستتضمن الفقرة الثانية مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعتماد، وعلى النحو الاتي:

اولاً: مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعداد:

من المعلوم بان مرحلة التحضير والاعداد هي المرحلة الأولى من مراحل الموازنة العامة، وهي مرحلة إدارية بحته تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وهياكلها الاقتصادية والسياسية. وإذا كانت السلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية اعداد الموازنة العامة، فان شفافية الموازنة العامة في هذه المرحلة تثير العديد من المسائل

الفنية والاجرائية والتشريعية التي ينبغي على السلطة التنفيذية ان تلتزم بها من اجل تعزيز الثقة بالمالية العامة للدولة. ومن بين هذه المبادئ يمكن الاشارة الى الرئيسية منها وفقا لما يلي:

١- من الضروري توافر جدول زمني ثابت تتقيد به عملية اعداد الموازنة العامة، بالإضافة الى اتاحة الوقت الكافي للسلطة التشريعية للنظر في مشروع الموازنة العامة(١).

٢- ينبغي ان تكون الموازنة العامة واقعية، وان يكون اعدادها وعرضها ضمن اطار شامل متوسط الاجل لسياسات الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وكذلك يستلزم مبدأ الشفافية ضرورة توخي الوضوح والدقة في تحديد وتفسير اهداف المالية العامة واي قواعد متعلقة بها(٢).

٣- ان الوثائق التي يتم اعدادها خلال مرحلة تخطيط الموازنة العامة تعد من الوثائق المهمة، إذ تعبر عن رؤية الحكومة وتوجهاتها المستقبلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وعلى أساسها تبنى الموازنة(٣).

ثانياً: اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة الاعتماد:

ان عملية اعتماد الموازنة العامة تنفرد بها السلطة التشريعية. بوصفها جهة الاختصاص التي تتولى مراقبة الحكومة في جميع اعمالها، إذ تؤدي السلطة التشريعية دور أساسي في مرحلة اعتماد الموازنة، كونها تمثل الشعب وتنوب عنه في تحديد أهدافه الاقتصادية والاجتماعية(٤).

وبما ان شفافية الموازنة العامة تساهم في حماية وتعزيز الثقة المالية للدولة، إذ تسهل عملية الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة، لذلك فانه ينبغي توافرها في هذه المرحلة، وبعد اكتمال الإجراءات المتعلقة بأعداد الموازنة العامة وتخطيطها وتحضيرها يتم احالتها بصورة مشروع قانون الى مجلس النواب. إذ يقوم البرلمان بمناقشة مشروع قانون الموازنة عن طريق اتباع أسلوب فني معين يتيح الفرصة امام السلطة التشريعية للوقوف على الجوانب

(١) ينظر: د. احمد فارس عبد العزاوي، "شفافية الموازنة العامة في القانون العراقي"، *بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار*، مجلد١٠، العدد٢، (٢٠٢٠): ص١٩٨.

(٢) ينظر: د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص٧٨٩.

(٣) ينظر: د. محمد عادل الهامي، د. السيد احمد السقا، *المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية مدخل معاصر*، (القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩)، ص٨٧.

(٤) ينظر: احمد فارس عبد العزاوي، المرجع السابق، ١٥٨.

المعقدة في تكوين الموازنة او صياغتها، ونظراً لتعدد النشاط الاقتصادي وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أصبحت الموازنة العامة وثيقة معقدة يصعب فهمها وتفسيرها من غير المتخصصين في المسائل الاقتصادية الاجتماعية، لذا ظهرت الحاجة الى وجود لجان فنية متخصصة من أعضاء البرلمان لبحث الموازنة العامة ومناقشتها مع السلطة التنفيذية ثم تقديم تقرير عنها في صورة مبسطة لسائر الأعضاء[١].

ولعل من اهم مظاهر الشفافية بهذا الصدد هو حق تلك اللجان ان تطلب من رئيس المجلس الاجتماع بالوزير المختص باي من المسائل الداخلة في نطاق عملها، للاستماع الى ما يدلى به من إيضاحات او غير ذلك من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسائل المذكورة. وبناء على ما تقدم فإننا نرى بان جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة يتعين ان تكون علينه مفتوحة للراي العام حتى يدرك حقيقة السياسة المالية والاقتصادية للسلطة التنفيذية من جهة، ولتعزيز قدرة الشعب على رقابة ممثلية في البرلمان فيما يتعلق بقضايا أولويات الموازنة من جهة أخرى، كما ان طرح مشروع قانون الموازنة العامة على الراي العام له مكانه كبرى في تعزيز وتفعيل الديمقراطية. ومن الطبيعي ان يصب هذا الامر كله في جانب تعزيز ودعم وتقوية الثقة بالمالية العامة للدولة.

III.ب.٢. الفرع الثاني

مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلتي التنفيذ والرقابة

سنتطرق الى مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلتي التنفيذ والرقابة، عبر نقطتين، سنتناول في النقطة الأولى مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة التنفيذ، في حين سنتطرق الى مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة الرقابة في النقطة الثانية، وعلى النحو الاتي:

اولاً: مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة التنفيذ:

بعد موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون الموازنة العامة، تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة الى واقع ملموس في الحاضر. ويقصد بمرحلة تنفيذ الموازنة العامة هي تلك العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ

(١) ينظر: زين العابدين ناصر، *مبادئ علم المالية العامة والنظام الضريبي المصري*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص٥٣.

الواردة في جانب الإيرادات العامة، وانفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة[١]. ويثير تنفيذ الموازنة العامة عدد من المشاكل التي تتعلق بقدرة الحكومة على انجاز الأهداف التي حددتها الموازنة العامة، وبمستوى الكفاءة في تنفيذ هذه الأهداف وما يتطلبه ذلك من متابعة ورقابة[٢].

ومن اهم مظاهر شفافية الموازنة العامة في مرحلة تنفيذها هو وجود جهاز اداري يمتلك كفاءة عالية ومستوى تنظيم يمكنه من تولي عملية تنفيذ الموازنة العامة بجانبيها، بالإضافة الى وجود قواعد قانونية تحكم عمل هذا الجهاز وتحدد المسؤولية بهدف تنظيم الإجراءات التي تحكم الإدارة المالية، ويلاحظ بأنه عندما يكون التقدير دقيقاً وقريباً من الواقع فإن عملية تنفيذ الموازنة العامة لا تثير أي مشاكل، اما اذا تبين اثناء عملية التنفيذ ان التقدير كان بعيداً عن الواقع، فان ذلك من شأنه خلق معوقات تتسبب في ارباك العمل الحكومي[٣]. وفي الحقيقة فان تنفيذ الموازنة العامة بالضبط كما تمت الموافقة عليها يعد امر نادر الحدوث، إذ يحدث بعض التباين بين المصاريف المخططة وتلك الحقيقية التي تمت بالفعل[٤]. ولابد من الاشارة الى ان غياب الإفصاح في مرحلة تنفيذ الموازنة العامة يعد من المسائل التي تخل بالتزامات السلطة التنفيذية، لذلك نجد ان اغلب الدول تحرص كثيراً على الالتزام بمبدأ الشفافية[٥].

ثانياً: مبدأ شفافية الموازنة العامة في مرحلة الرقابة:

تعد مرحلة الرقابة المرحلة الأخيرة في دورة الموازنة العامة، والتي يتم فيها تقييم ما إذا كانت الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنة العامة قد تم تنفيذها بطريقة مناسبة وفعالة ام لا، فإن عملية الرقابة هذه تساعد الجمهور في الحصول على معلومات تمكنهم من المطالبة بأنظمة أكثر فاعلية، كما تمكنهم من مساءلة المسؤولين عن تصرفاتهم الفاسدة.

(١) ينظر: د. خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية، المرجع السابق، ص٣١٠.
(٢) ينظر: د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، المرجع السابق، ص٤٦٢.
(٣) ينظر: غادة شهير الشمراني، *متطلبات الإصلاح وتطوير الموازنة العامة*، (الرياض: جامعة الملك سعود، معهد الربيع العربي)، ص١٨.
(٤) ينظر: د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ٨٠٨.
(٥) ينظر: د. احمد فارس عبد العزاوي، المرجع السابق، ص٢٠٨.

ولكي تتحقق الشفافية في هذه المرحلة ينبغي ان يقوم بهذه المهمة هيئة عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية، وتكون هذه الهيئة مسؤولة عن تقدم تقرير تدقيق الموازنة العامة الى السلطة التشريعية والجمهور، أي يتعين على تلك الهيئة بعد ان تقوم بمراجعة تقرير نهاية السنة وفقاً لممارسات المراجعة المقبولة ان تقوم بإصدار هذا التقرير ونشره وتبليغ السلطة التشريعية به، ويتولى البرلمان فحص هذا التقرير، كما ان الجمهور يستفيد من المعلومات الواردة في هذا التقرير للوقوف على سلامة تنفيذ الموازنة العامة، وبالتالي تعزيز الثقة في المالية العامة للدولة[١].

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث (دور الإدارة في حماية الثقة المالية للدولة(دراسة مقارنة)، لابد من تسلط الضوء على اهم النتائج التي تم التوصل اليها مع التوصيات بشأن ذلك:

أولا: النتائج:

١ـ تعد سياسة ترشيد النفقات العامة أحد الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف حماية الثقة المالية فيها، إذ تعد موازنة البرامج والأداء الأنسب للترشيد الانفاق العام في الدول، لان موازنة البرامج والأداء تركز على مدى الإنجاز في البرامج والأنشطة.

٢ـ ان لتعظيم الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية دور في حماية الثقة المالية للدولة، على أساس ان الهدف النهائي لاي دولة هي توليد الإيرادات العامة اذ لا يمكن تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تتبنها الدولة الا بتوفير مصادر تلك الإيرادات وتعظيمها.

٣. يؤدي مبدأ شفافية الموازنة العامة دوراً مهما في حماية الثقة المالية للدولة، إذ بإمكان المواطنين عبره هذا المبدأ مراقبة الحكومة ومسائلتها، وتعزيز أواصر الثقة بين المواطنين والحكومة فيما يتعلق بالجانب المالي للدولة.

(١) ينظر: د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، المرجع السابق، ص٨١٤.

ثانيا: التوصيات:

١ـ ندعو المشرع العراقي الى تبني موازنة البرامج والأداء بصورة تدريجية كما عليه الحال في مصر، إذ تضمن تلك الموازنة تحقيق الأهداف والنتائج من البرامج والأنشطة التي تضعوها الدولة في الموازنة العامة، وتبعاً لذلك ترشيد النفقات العامة وحماية الثقة المالية للدولة.

٢. ينبغي العمل على تعظيم الإيرادات النفطية عن طريق البحث عن الابار الجديدة واكتشافها والتوسع في الابار الموجودة وتطويرها، فضلاً عن العمل على تعظيم الإيرادات الضريبة والايرادات الاخرى التي تعد من اهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدول في الوقت الحاضر، إذ يؤدي استخدام الأنظمة الضريبية الفعالة الى عدم للجوء الدولة الى أعباء الديون المحلية والدولية وما يترتب عليها من اثار سلبية تؤثر على الاقتصاد القومي.

٣ـ ينبغي اعتماد مبدأ شفافية الموازنة العامة في جميع مراحل الموازنة، وان تكون جميع الوثائق والبيانات المتعلقة بأعداد وتنفيذ الموازنة العامة منشورة في المواقع الالكترونية لوزارة المالية في الدولة.

المصادر

أولا: الكتب:

١. جابر محمد الجزار، عطا الله أبو سيف ابادير، *اقتصاديات المالية العامة*، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة: جامعة حلوان، ٢٠٠٦.

٢. د. خالد شحادة الخطيب، د. احمد زهير شامية، *أسس المالية العامة*، ط ٤، عمان: دار وائل، ٢٠١٢.

٣. زين العابدين ناصر، *مبادئ علم المالية العامة والنظام الضريبي المصري*، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

٤. د. محمد خير العكام، *المالية العامة*، جمهورية سوريا العربية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية،٢٠١٨.

٥. د. محمد رعد تحسين الدراجي، *دور السلطة التنفيذية في رسم السياسة العامة للدولة*، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٢١.

٦. د. محمد عادل الهامي، د. السيد احمد السقا، *المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية مدخل معاصر*، القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩.

٧. د. منصور ميلاد يونس، *مبادئ المالية العامة*، ط ٤، بلا ناشر، طرابلس: ٢٠١٨.

٨. يوسف شباط، *المالية العامة والتشريع المالي*، دمشق: كلية الحقوق جامعة دمشق، ٢٠١٠.

ثانياً: الرسائل والإطاريح:

١. ايمان عدنان حسين الاسدي، "إثر سياسة ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة ـ تجارب دول مختارة مع الإشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠٢١)"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠٢٢.
٢. بهاء الدين احمد العريني، "أطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في اعداد موازنة الجامعات والكليات في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية)"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ـ غزة، ٢٠٠٧.
٣. ختام حسن حاتم الفحام، "إمكانية ترشيد النفقات العامة بوصفة مدخلا لسد عجز الموازنة العامة في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.
٤. علا حسين مهدي، "تطور الإيرادات العامة وأثرها على تنمية القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠ـ ٢٠١٦)"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠١٩.
٥. فتحية الجوزي، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازني بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠١٤.
٦. مثال طاهر مسلم، "شفافية الموازنة العامة في قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩المعدل وأثرها في الحفاظ على المال العام"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا (قسم القانون العام)، ٢٠٢٢.
٧. محمد حسين كاظم الجبوري، "تحديد حجم الانفاق الأمثل في الاقتصاديات الريعية في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٨ـ ٢٠٠٩)"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠١٢.
٨. منى خضير عباس الزبيدي، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لمدة (٢٠٠٤ـ ٢٠٢١)"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية،٢٠٢٢.
٩. نعيمة محمد حرب، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة قسم إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية ـ غزة،٢٠١١.٤

ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية:

١. د . احمد فارس عبد العزاوي، "شفافية الموازنة العامة في القانون العراقي"، بحث منشور، *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة الانبار*، مجلد١٠، العدد٢، (٢٠٢٠).

٢. احمد محمد صدقي خليفة، "اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في مصر"، بحث منشور *في مجلة البحوث التجارية كلية التجارة جامعة الزقازيق*، مجلد ٤٥، العدد٤، (٢٠٢٣).

٣. أكحل محمد، "القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية (LOLF) وحكامة الانفاق العمومي في فرنسا"، بحث منشور *في مجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة باتنة الجزائر*، مجلد٦، العدد١، (٢٠٢١).

٤. د. رائد ناجي احمد، "السبل القانونية لإصلاح النظام الضريبي في العراق"، بحث منشور *في مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد كلية القانون، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمون)*، للمدة ١٣-١٤ / ١١، (٢٠١٨).

٥. د. سطم صالح حسين، محمد طارق عبد الوهاب، "الاثار الاقتصادية لتفعيل سياسات التحول الى موازنة البرامج والأداء في العراق (دراسة تطبيقية)"، بحث منشور *في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد١١، العدد١، (٢٠٢١).

٦. سني إسماعيل، شارفي ناصر، "دور أجهزة الرقابة المالية العليا في تعزيز الشفافية المالية (دراسة حالة تقرير مجلس المحاسبة حول تنفيذ الميزانية العامة للدولة)"، بحث منشور *في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، مجلد ٧، العدد٢، (٢٠٢٠).

٧. صالح عبد عايد العجيلي، ناظر محمد منديل، "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري"، بحث منشور *في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة بغداد، العدد الخاص لبحوث فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول)*، (٢٠١٨).

٨. عادل معن حبيب، "السياسة الضريبية في فرنسا والاتحاد الأوروبي تجاه الضريبة على القيمة المضافة"، بحث منشور *في مجلة جامعة البعث، جامعة حلب كلية الحقوق*، مجلد ٤٤، العدد٢٠، (٢٠٢٢).

٩. عطا الله أبو سيف ابادير، محمد سعيد أبو الحسن، "الإصلاح الضريبي في مصر وانعكاسه على العجز في الموازنة العامة للدولة"، بحث منشور *في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مجلد ٣٣، العدد ٣، (٢٠١٩).

١٠. عماد حسن حسين، "ترشيد الانفاق العام ودورة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق"، بحث منشور *في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد*، العدد ٢٥- اذار، (٢٠١٧).

١١.مازن عيسى الشيخ راضي، فرحان محمد حسن، "مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية"، *بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد ٩، العدد٢٨، ٩/٣٠، (٢٠١٣).
١٢.د. مريم وليم برسوم، "دعم المنتجات البترولية واثرها على الناتج المحلي الإجمالي في مصر"، *بحث منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة*، مجلد ٢١، العدد٢، (٢٠٢٠).
١٣.مشتاق طالب محمد، "أهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق"، *بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد ١١، العدد ٢٤، (٢٠١٩).
١٤.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها واليات تعزيزها"، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الازهر*، مجلد ٣٠، العدد ٣، (٢٠١٥).
١٥.د. نغم حسين نعمة، "إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق"، *بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد*، مجلد ١٢، العدد ٣٥، (٢٠١٥).

رابعاً: القوانين والأنظمة:

١. قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل.
٢. قانون المالية العامة المصري الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

خامساً: المواقع الالكترونية:

١. موازنة المواطن: دليل المواطن المصري للموازنة العامة للدولة ٢٠١٠ – ٢٠١١، البوابة العربية للتنمية(arabdevelopmentportal.com) .
٢. وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق – بحث منشور على الموقع الالكتروني الاتي:(bing.com)